



تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في إندونيسيا ومصر خلال الفترة 1990-2015

ماهر محمد محمد عطية^{1*} - علي أحمد إبراهيم²

- 1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والاقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر
2- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامع الزقازيق - مصر

Received: 03/12/2018 ; Accepted: 06/01/2019

الملخص: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن التاسع عشر لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين، ويكمن السبب في بروز موجة الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها المحلية بسبب انخفاض الادخارات في تلك البلدان ونقص المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية، صعوبة الحصول على اقتراض خارجي، حيث يلعب مناخ الاستثمار تأثيرا كبيرا في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإندونيسيا خلال الفترة من 1990-2015، أظهرت النتائج أن إجمالي الدين الخارجي أقل في مصر منه في إندونيسيا، نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل في مصر منها في إندونيسيا، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل في مصر منه في إندونيسيا.

الكلمات الإسترشادية: الاستثمار الأجنبي المباشر، إجمالي الدين الخارجي، نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم ما بالمساهمة في أمر امتلاك مشروع في دولة أخرى ويعكس هذا الاستثمار منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي من خلال القوة التصويتية التي تعكسها حصة لا تقل عن 10% من أسهم المشروع.

ويعرفه مبروك (2007) على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة. ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

ولقد عرفته منظمة التجارة العالمية (WTO) بأنه امتلاك أصول استثمارية إنتاجية تمنح صاحبها نفوذ مباشر في الملكية الكاملة أو الجزئية التي تكفل له السيطرة على إدارة المشروع (United Nations, 2004).

أما تقرير الاستثمار العالمي فينظر إلى الاستثمار الأجنبي بأنه هو الذي تكون ملكية رأسماله (أي الحصة المسيطرة) لشخص طبيعي، أو شخص اعتباري يتمتع بجنسية دولة غير تلك المضيفة ويتضمن التزاما طويل المدى، ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة الاستثمار (صالح وبن سميعة، 2008) بينما مؤتمر الأمم المتحدة

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية حيث يعتبر أداة تؤدي إلى تكامل الاقتصادات علي مستوى الإنتاج في الاقتصاد العالمي عن طريق ما يقدمه من رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية والوصول إلى الأسواق الأجنبية وتوفير فرص عمل كثيرة لعدد كبير من سكان الدولة مع اختلاف أعمارهم واختلاف تعليمهم وتدريبهم. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال في الدول المضيفة له. يتمثل في مساهمة موارد أجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية، وتحدد شكل المساهمة الأجنبية في رؤوس أموال هذه المشروعات التي تطلق على الاستثمار الأجنبي من حيث كونه "استثمار غير مباشر" أو "استثمار مباشر" (شبانة، 1994).

توجد عدة تعريفات للاستثمارات الأجنبية المباشرة منها ما يعرف بالاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها عملية انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

* Corresponding author: Tel. : +201064307338

E-mail address: malkmaher2011@gmail.com

الأرباح المعاد استثمارها

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي. وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد.

رأس المال الأولى

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي، وتشتترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10% على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشراً.

القروض داخل الشركة الواحدة

وتتمثل في الديون طويلة الأجل للشركة الأم اتجاه فروعها في الخارج أو بين فروع الشركة الواحدة المتواجدة في عدة بلدان.

اختلفت الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الاستثمار الأجنبي والتي أفرزت كل منها أنواع معينة منه، حيث أن هناك من يصنفه من منظور الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وهناك من يصنفه من وجهة نظر الدول المصدرة له، كما أن هناك من يصنفه من منظور الدول المستقطبة له.

تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوثه، وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي وفق غاياته إلى:

الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول لا سيما تلك الغنية بالموارد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلاً عن الاستفادة من انخفاض أجور العمالة المحلية أو وجود عمالة ماهرة ومدربة (Cleeve, 2009). وقد حقق هذا الاستثمار أرباحاً ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية للدول النامية وانعكاس ذلك سلباً على التنمية الاقتصادية.

الاستثمار الباحث عن الأسواق

يهدف هذا النوع من الاستثمار عادة إلى تلبية المتطلبات الإستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات، لاسيما

للتجارة والتنمية (اونكتاد) يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل في موجودات رأسمالية ثابتة، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) والشركة أو الوحدة الإنتاجية في القطر الآخر (البلد المضيف للاستثمار) (UNICATAD, 2007).

كما عرفه العمري (2008) بأنه ذلك الاستثمار الذي يستلزم السيطرة والإشراف على مشروع ما، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده، أو المشاركة المتساوية أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني، كما يمكن أن يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم، بينما عرفه (2010) Hailu بأنه آلية فعالة للتنمية الاقتصادية وبخاصة في الدول النامية من خلاله يمكن تعزيز عنصر رأس المال للدولة الفقيرة، ويساعد على زيادة رأس المال الملموس وفرص العمل، وكذلك زيادة الإنتاجية والخبرات والمهارات للعمال المحليين من خلال استخدام التكنولوجيا والمعلومات، ويساهم أيضاً في اندماج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي

وهناك من ينظر إليه بأنه كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة (زغدار، 2004).

اهتمت معظم الدول خاص النامية منها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة لزيادة أهميته في فترة السبعينات وذلك لعدة أسباب من أهمها:

1- ظهور أزمة المديونية عام 1982 مما دفع العديد من البنوك التجارية العالمية إلى عدم المجازفة في منح تسهيلات مصرفية جديدة مما أدى إلى تشجيع تلك الدول للاستثمار الأجنبي المباشر

2- تغير نظرة الدول النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها نوعاً من التدخل في الاقتصاد القومي، واهتمام تلك الدول بدورها لسد فجوة الموارد المحلية بين الادخار والاستثمار.

3- إتباع معظم الدول النامية لإجراءات الإصلاح الاقتصادي، مما ترتب عليه التخلص من معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- الانخفاض الحاد في حجم المساعدات الأجنبية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بسبب انتهاء سياسة الانكماش لتخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات، مما ترتب عليه تقليص الإنفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية.

ويوجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

الاستثمار العمودي عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأم دون الأسواق المحلية.

تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المستقطبة له

أما من منظور الدولة المتلقية فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها، وهي الاستثمارات الهادفة إلى احلال الواردات أو إلى تعزيز الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

الاستثمار الهادف إلى احلال الواردات

تكون عادة دولة نامية تطمح إلى تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي الذي يؤهلها إلى انتهاز سبيل التنمية المستدامة وتعويض احتياجاتها من السلع والخامات التي تستوردها من الخارج السلع محلية الصنع، حيث تعتمد في سبيل تحقيق ذلك على استقطاب الاستثمارات والشركات الأجنبية خصوصا في حالة غياب مصادر التمويل المحلية الكافية لتحقيق مثل هذا النوع من المشاريع.

الاستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات

يكون هدف الدول المضيفة من وراء استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات تعزيز قدرتها على التصدير، وبالتالي الدفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما سينعكس بالإيجاب على حالة الاقتصاد المحلي لها ويساهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والتكنولوجية.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية

عادة ما تتخذ هذه الاستثمارات صفة المشاريع الخيرية كالمناح والهبات ومبادرات إعادة الإعمار عند حدوث الكوارث.

مشكلة الدراسة

بسبب انتشار الأزمات المالية وعجز كثير من الدول في تحقيق التنمية عن طريق القروض وانخفاض برامج المساعدات الإنمائية، تحاول معظم الدول الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لزيادة معدلات نموها، وهذه الاستثمارات بإمكانها المساهمة في نقل التكنولوجيا والقيام بعمليات البحث والتطوير، كما إن ضغوط المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي جعل هذه الدول تستعين بالشركات متعددة الجنسيات لحل مشاكلها التنموية، لذا فإن كل الدول تحاول أن تفتح أبوابها أمام هذه الشركات لكي تستفيد منها وهذا بإيجاد مناخ استثماري مناسب وتوفير بيئة مشجعة على ذلك لجذب الاستثمارات الأجنبية... وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

تلك التي يتم التصدير إليها في فترات سابقة. ولذا تدخل شركات صناعة السيارات مثلا إلى البلدان التي يكون حجم السكان فيها كبيرا لفتح فرع لها لمواجهة حاجات الأسواق المحلية (Shapiro, 2006).

الاستثمار الباحث عن الكفاءة

يتمثل هذا النوع من الاستثمار في جزء كبير من قطاع الصناعة إضافة إلى المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها. وتحل نسبة كبيرة من هذا الاستثمار مكانة متقدمة بين المنشآت الأجنبية الأم، أو الفروع الأخرى التابعة لها وخاصة الشركات متعددة الجنسيات، وهذا يساعدها في التوسع في تصدير السلع أو الخدمات المتميزة، ويعزي هذا التوسع إلى كثرة السلع المستوردة إليها، مما يعمل على خلق أجواء تنافسية بين مختلف الشركات، فضلا عن إيجاد مبدأ تكافؤ الفرص في الداخل والخارج (الغزالي، 2004).

الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات الأجنبية بعمليات تملك أو شراكة مع شركات الدولة المتلقية مما يساعدها في الحصول على استخدام الأصول التي لم يكن بإمكانها أن تحصل عليها وهي في بلدها الأم (نوير، 2006).

تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة

بالإضافة إلى التصنيف على أساس الدوافع أو المحفزات التي توجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة دون أخرى، يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا وفق وجهة نظر الدولة المصدرة (الدولة الأم)، حيث أنه يقسم وفق هذا الأساس إلى نوعين هما: الاستثمار الأفقي، الاستثمار العمودي.

الاستثمار الأفقي

تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض انتاج نفس السلعة أو سلع مشابهة للسلع المنتجة في الدولة الأم، وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو (Markusen, 1999).

الاستثمار العمودي

في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع أو صناعة المكونات كمنتج نهائي، أو تخصص الفرع في عمليات التسويق، إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج الذي يقوم به فروع الشركات الأجنبية في

ب- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل-الكتب-الدوريات- التقارير...ألخ).

ج- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

النتائج والمناقشة

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

بعد فترة طويلة بين الانغلاق الشديد للاقتصاد المصري، تبنت الحكومة المصرية بعد حرب 1973 سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفتح الباب للاستثمار الأجنبي، وخلق مناخ ملائم له بهدف تحديث الاقتصاد المصري، وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والتي تتطلب موارد مالية وفنية تفوق إمكانات الاقتصاد المصري. إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى مصر قبل عام 1990 كان ضئيلاً وتركز في قطاعي البنوك والسياحة وبدرجة ضئيلة في القطاع الصناعي. علي الرغم من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بعد عام 1990، إلا أن نسبة الاستثمار الأجنبي ظلت متواضعة بالنسبة لإجمالي الاستثمار القومي الثابت في مصر خلال الفترة بين (1990-2003) حيث بلغت اعلي معدل لها خلال هذه الفترة في عام 1994 (11.9%) من اجمالي التكوين الرأسمالي، وتعرضت النسبة السابقة للانخفاض إلى (2.1%) في عام 2003. إلا أن الفترة من (2004-2011) شهدت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى مصر وصلت أقصاها في عام 2007/2006 ثم شهدت انخفاضا مرة أخرى في السنوات التالية، وبلغت 37% من إجمالي الاستثمار الثابت في عام (2010-2011). (IMF, 2012).

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر وإجمالي الدين الخارجي لكلا من مصر واندونيسيا

يوضح جدولي 1و2 وشكلي 1و2 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر لكلا من مصر واندونيسيا حيث من خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الإنحدار المقدر حيث بلغت قيمة "ت" المحسوبة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر 3.6 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1%، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة لاجمالي الدين الخارجي في مصر 4.55 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1%، وبلغت قيمة "ت" المحسوبة لاجمالي الدين الخارجي في اندونيسيا 9.61 وهي معنوية عند مستوى معنوية 1%.

إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار

يمثل إجمالي الديون العامة والخاصة التي تدين الدولة بها لأفراد غير مقيمين بها وذلك إما بالعملات المقبولة دولياً أو السلع أو الخدمات، حيث أن الديون العامة وحجم

1- ما هي مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا من اندونيسيا ومصر؟

2- ما هو حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اندونيسيا ومصر؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية

تحدد الأهمية النظرية لهذه الدراسة في أنها تحاول تجميع وعرض الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الأهمية التطبيقية

تكمن في التوصل لنتائج قد تكون ذات أهمية في تحليل مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كلا من اندونيسيا ومصر.

أهداف الدراسة

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا من اندونيسيا ومصر.

2- قياس حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اندونيسيا ومصر.

3- تحليل مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كلا من اندونيسيا ومصر.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

في محاولة للإجابة على المشكلة المطروحة في البحث، واختبار مدى صحة الفروض، فقد تم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي من خلال حساب المتوسط الحسابي ومعدلات النمو السنوي للمتغيرات موضوع الدراسة لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإعطاء نظرة على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات كلا من إندونيسيا ومصر. والمنهج الإحصائي المقارن بقصد القيام بمقارنة وتحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا من اندونيسيا ومصر.

مصادر البيانات

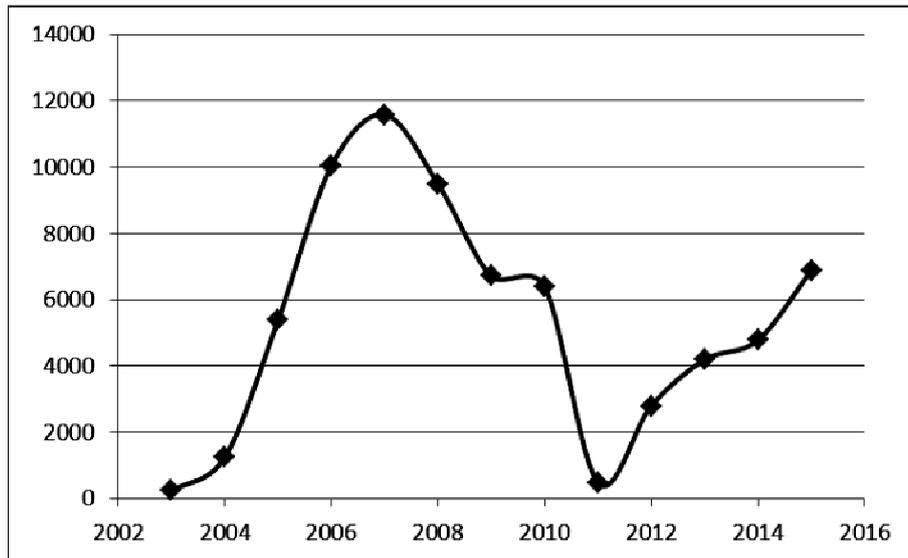
تم الحصول على بيانات الدراسة بالاستعانة بالمصادر التالية:

أ- التقارير السنوية لاحصاءات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

جدول 1. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد المصري

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر بالدولار الأمريكي (بالمليون دولار)	السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر بالدولار الأمريكي (بالمليون دولار)
1990	734	2003	237
1991	253	2004	1250
1992	459	2005	5382
1993	493	2006	10043
1994	1260	2007	11584
1995	598	2008	9492
1996	636	2009	6711
1997	891	2010	6390
1998	1081	2011	483
1999	1062	2012	2800
2000	1242	2013	4191
2001	510	2014	4780
2002	647	2015	6881
		المتوسط	3203.6
		معدل النمو السنوي	9%

Source: (www.worldbank.org)



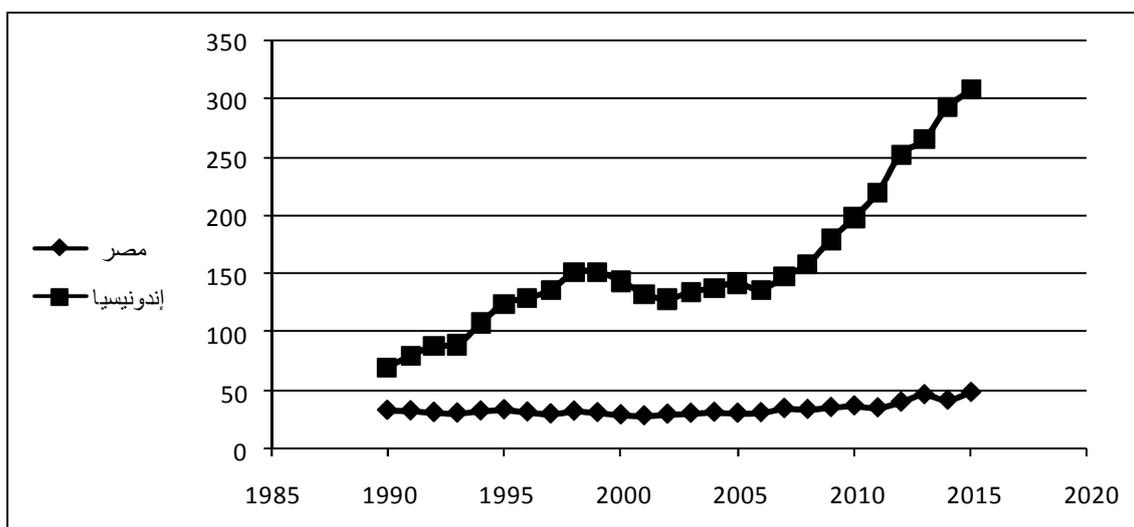
شكل 1. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصاد المصري

المصدر: جدول 1.

جدول 2. إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار

السنة	مصر	إندونيسيا	السنة	مصر	إندونيسيا
1990	33.02	69.85	2003	30.42	134.36
1991	32.60	79.52	2004	31.36	138.03
1992	31.17	87.98	2005	30.54	142.12
1993	30.65	89.15	2006	30.98	135.96
1994	32.50	107.81	2007	34.55	147.82
1995	33.48	124.39	2008	33.89	157.91
1996	31.51	128.99	2009	35.42	179.40
1997	29.95	136.32	2010	36.83	198.27
1998	32.30	151.47	2011	35.24	219.62
1999	31.08	151.79	2012	40.09	252.56
2000	29.20	144.03	2013	46.56	265.45
2001	28.30	132.69	2014	41.83	292.97
2002	29.63	128.43	2015	48.46	308.22
المتوسط	مصر	35.2624	إندونيسيا	164.20	
معدل النمو السنوي	مصر	%2	إندونيسيا	%6	

Source: (www.worldbank.org)



شكل 2. إجمالي الدين الخارجي بالمليون دولار

المصدر: جدول 2.

في مصر أخذ في الانخفاض كما هو موضح في جدول 3 ليبلغ في عام 1990 1.70% ثم 0.68% في عام 1991 ليرتفع ليصل إلى 1.10% عام 1992 ثم أخذ في الارتفاع تدريجياً ليبلغ 1.45% عام 2013 ثم 1.57% في عام 2014 ثم ارتفع ليصل إلى 2.07% في عام 2015 أما في إندونيسيا فنجد أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذ في الارتفاع فنجد أنه قد ارتفع ليبلغ 0.97% في عام 1990 ثم أخذ في الارتفاع تدريجياً ليبلغ 1.19% في عام 1991 ليرتفع ليصل إلى 1.30% عام 1992 ثم يواصل الارتفاع ليصل إلى 2.55% عام 2013 ثم 2.82% في عام 2014 ثم انخفض ليصل إلى 2.30% في عام 2015 .

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

يوضح كل من جدول 4 وشكل 4 تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لكلا من مصر وإندونيسيا خلال الفترة 1990-2015. يتبين من الجدول والشكل تفاوت معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%) في الفترة من 1990-2015 فنجد أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%) في مصر أخذ في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع فقد انخفض كما هو موضح في جدول 4 ليبلغ 5.70% في عام 1990 ثم 1.08% في عام 1991 ثم أخذ في الارتفاع تدريجياً ليبلغ 4.43% عام 1992 ثم ارتفع إلى 2.19% عام 2013 ثم إلى 2.92% في عام 2014 ثم 4.37% في عام 2015 أما في إندونيسيا فنجد أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%) أخذ في التذبذب في الارتفاع والانخفاض فنجد أنه قد أخذ في الانخفاض كما هو موضح في جدول 4 ليبلغ 7.24% في عام 1990 ثم انخفض إلى 6.91% في عام 1991 ثم 6.50% عام 1992 ثم أخذ في الارتفاع ليصل إلى 5.56% عام 2013 ثم 5.01% في عام 2014 ثم 4.88% في عام 2015.

الديون المترتبة على أي مستوى تابع للحكومة سواء كان هذا الدين نقداً أو ائتمان، أما الدين الخاص فهو النقد أو الائتمان المدين به الأفراد أو الشركات الخاصة التي مركزها في الدولة التي يتم دراسة الديون الخارجية لها.

يوضح كل من جدول 2 وشكل 2 تطور إجمالي الدين الخارجي لكلا من مصر وإندونيسيا خلال الفترة 1990-2015. يتبين من الجدول والشكل تفاوت إجمالي الدين الخارجي في الفترة من 1990-2015 فنجد أن إجمالي الدين الخارجي في مصر أخذ في الانخفاض كما هو موضح في جدول 2 ليبلغ 33.02 مليون دولار في عام 1990 ثم 32.60 مليون دولار في عام 1991 لينخفض ليصل إلى 31.17 مليون دولار عام 1992 ثم أخذ في الارتفاع تدريجياً ليبلغ 46.56 مليون دولار عام 2013 ثم أخذ في الانخفاض ليصل إلى 41.83 مليون دولار في عام 2014 ثم ارتفع ليصل إلى 48.46 مليون دولار في عام 2015 أما في إندونيسيا فنجد أن إجمالي الدين الخارجي أخذ في الارتفاع كما هو موضح في جدول 2 ليبلغ 69.85 مليار دولار في عام 1990 ثم 79.52 مليار دولار في عام 1991 ليرتفع ليصل إلى 87.98 مليار دولار عام 1992 ثم أخذ في الارتفاع تدريجياً ليبلغ 265.45 مليار دولار عام 2013 ثم 292.97 مليار دولار في عام 2014 ثم 308.22 في عام 2015.

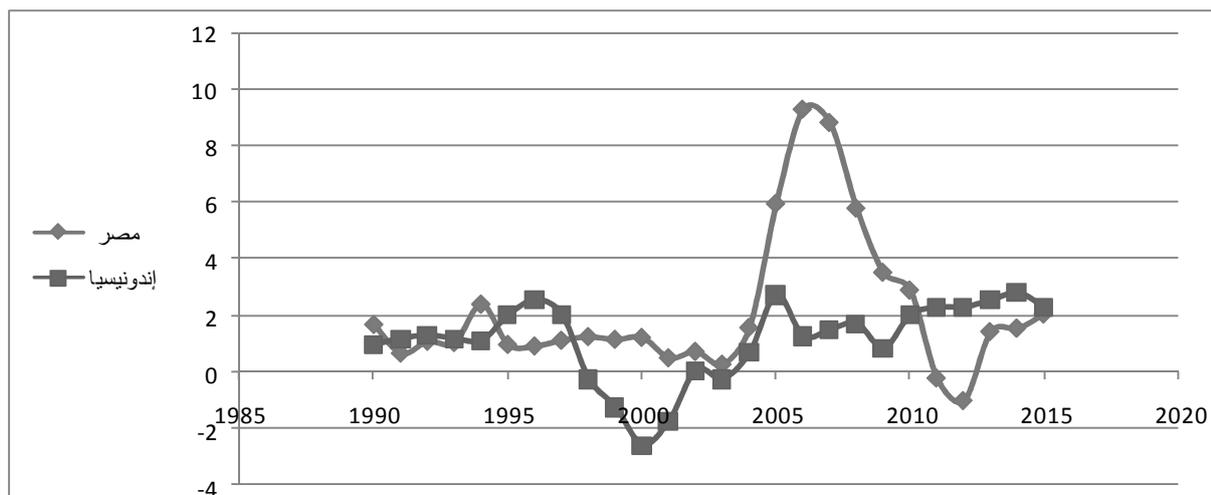
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

يوضح كل من جدول 3 وشكل 3 تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي لكلا من مصر وإندونيسيا خلال الفترة 1990-2015. يتبين من الجدول والشكل تفاوت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 1990-2015 فنجد أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي

جدول 3. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي

السنة	مصر	إندونيسيا	السنة	مصر	إندونيسيا
1990	1.70	0.97	2003	0.29	0.24-
1991	0.68	1.19	2004	1.59	0.69
1992	1.10	1.30	2005	5.99	2.74
1993	1.06	1.19	2006	9.34	1.27
1994	2.42	1.12	2007	8.87	1.51
1995	0.99	2.02	2008	5.83	1.72
1996	0.94	2.56	2009	3.55	0.85
1997	1.14	2.04	2010	2.92	2.03
1998	1.27	0.24-	2011	0.20-	2.30
1999	1.17	1.25-	2012	1.00-	2.31
2000	1.24	2.59-	2013	1.45	2.55
2001	0.52	1.74-	2014	1.57	2.82
2002	0.74	0.07	2015	2.07	2.30
المتوسط	مصر	2.2896	إندونيسيا	1.1796	
معدل النمو السنوي	مصر	1%	إندونيسيا	4%	

Source: (www.worldbank.org)



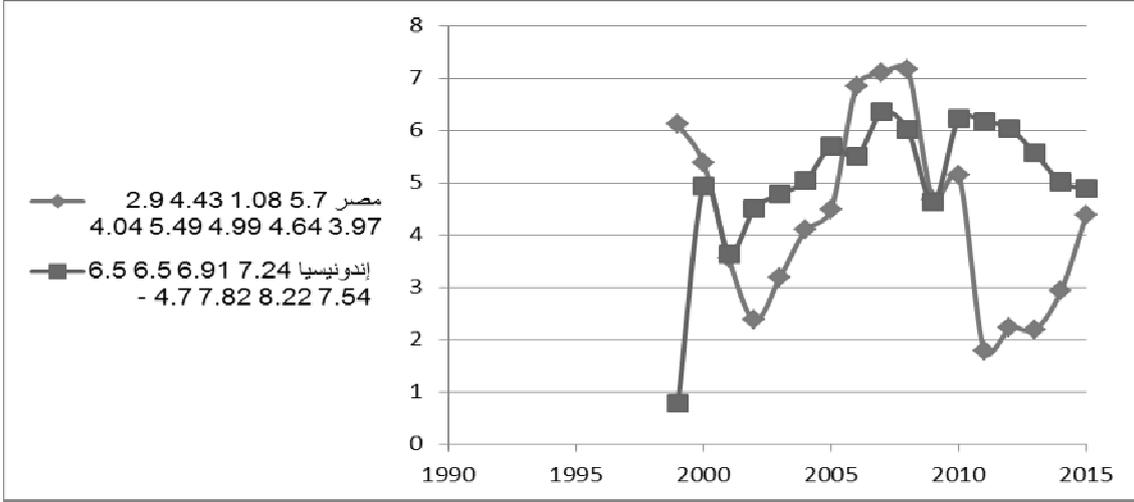
شكل 3. نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي

المصدر: جدول 3.

جدول 4. معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

السنة	مصر	إندونيسيا	السنة	مصر	إندونيسيا
1990	5.70	7.24	2003	3.19	4.78
1991	1.08	6.91	2004	4.09	5.03
1992	4.43	6.50	2005	4.48	5.69
1993	2.90	6.50	2006	6.85	5.50
1994	3.97	7.54	2007	7.09	6.35
1995	4.64	8.22	2008	7.16	6.01
1996	4.99	7.82	2009	4.67	4.63
1997	5.49	4.70	2010	5.15	6.22
1998	4.04	-	2011	1.78	6.17
1999	6.11	0.79	2012	2.22	6.03
2000	5.37	4.92	2013	2.19	5.56
2001	3.54	3.64	2014	2.92	5.01
2002	2.37	4.50	2015	4.37	4.88
المتوسط	مصر	4.4316	إندونيسيا	5.6456	
معدل النمو السنوي	مصر	1%-	إندونيسيا	2%-	

Source: (www.worldbank.org)



شكل 4. معدل نمو إجمالي الناتج المحلي

المصدر: جدول 4.

Cleeve, E. (2009). The Electric Paradigm and Foreign Direct Investment in Sub-Saharan Africa' Repositioning African Business and Development for the 21st Century. Proc. 10th Ann. Conf. IAABD.

Hailu, Z.A. (2010). Impact of foreign direct investment on trade of african countries, Int. J. Econ. and Finance, 2 (3): 122.

Markusen, J.R. (1999). Foreign direct investment as a catalyst for industrial development, Europ. Econ. Rev., 43 (2): 335-356.

Shapiro, A.C. (2006). Multinational Financial Management, United States of America: John Wiley and Sons.

UNICATAD (2007). World Investment Report, Transnational corporations, Extractive Industries and development, UN, New York.

United Nations (2004). Development and Globalization: Facts and Figures, UN, New York.

ww.worldbank.org

المراجع

العمري، حسين (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تقييم الأداء في السوق المالي: دراسة تحليلية لسوق عمان المالي، مجلة النهضة، 9 (2): 8.

الغزالي، عيسى محمد (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 3.

زغدار، أحمد (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، 34.

شبانة، أمينة ذكي (1994). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، 7-9 أبريل، 2.

صالح، دلال ومفتاح بن سميحة (2008). واقع تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44.

مبروك، نزيه عبدالمقصود (2007). الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1 : 31.

نوير، طارق (2006). التنمية والتخطيط، المجلة المصرية، 14 (2) : 38.

ANALYSIS OF FDI INDICATORS IN INDONSEIA AND EGYPT DURIGN THE PERIOD 1990-2015

Maher M.M. Attia¹ and A.A. Ibrahim²

1. Politic. and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt

2. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

ABSTRACT: Foreign direct investment (FDI) is an old economic phenomenon that was relatively evident at the beginning of the nineteenth century to stand out strongly after the Second World War making it a matter of interest to many economists, the reason lies in the surge in foreign direct investment (FDI) has emerged as an alternative financing vehicle for many countries facing deficits in financing their domestic investments due to the low savings in those countries and the lack of financial assistance and grants by formal and informal financial institutions, the difficulty of obtaining external borrowing, where the climate plays a significant impact in bringing foreign direct investment. The main aim of this study is to analysis of FDI indicators in Egypt and Indonesia through the period from 1990-2015. The results showed that the total external debt is lower in Egypt than in Indonesia. The percentage of foreign direct investment to gross domestic product (GDP) is lower in Egypt than in Indonesia. GDP growth rate is lower in Egypt than in Indonesia.

Key words: Foreign direct investment, total external debt, the percentage of foreign direct investment to gross domestic product, gross domestic product.

المحكمون:

1- أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة بالإسماعلية – جامعة قناة السويس.
2- أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

1- أ.د. أشرف محمد أبو العلا
2- أ.د. طاهر محمد حسنين